

امتنع هل زيد قام ام عمرو وقد سبق منافي او بل اجازت الاستنادي الخيري
 ان ابن مالك رحمه الله يشهد بقوله عليه الصلاة والسلام هل تروى
 بكلام ام ثيب علي انه يقع هل موقع الهمزة فيون لها بمعدل واشرنا هناك
 الى الخواص لجواز كون ام في الحديث النبوي منقطعة والمعنى بل تروى
 ثيبا وكتب ايها ما نضه الي حيث لم تقدر لم منقطعة اذ هي تتأخر هل
 بل لا تقع بعد هل الا منقطعة لانه بشرط في انما لها ان يكون قبلها بفتح
 بالهمزة او لفظة سواسي لان وقوع المقدر ههنا وليس له لان المنقطعة
 لا يسها الاوقات وقع بعدها مفرد فهو خبر مبتدأ محذوف نحو انما لا بل ام
 مشا وهي بمعنى بل فعلم ان ام مطلقا لا تقاد هل وهل انما تكون
 لطلب الحكم بين التثديت وكتب ايها قوله وهل انما تكون لطلب الحكم
 اي فتقتضي كالتل به وهو مناف لما اقتضته ام من العلم به اذ احدثت هذا
 علمت رد ما قيل ما المانع من طلب العلم كل من التثديت واصل الحكم
 وما سبوع الجوز بينها لما سيجي في قوله ولهذا ايم فتح الخ
 لان التثديت يستدعي اي غالبا وهو محال اي حصولها اصل لطلبه
 اذ هو عين لا محلا تنس وحصولها حاصل المحال هو حصوله عن عدم
 الاحتمال ان يكون لا لا يخفي ان زيد اضريت على هذا ليس متعينا
 للفتح بل هو اير بين ان يكون فيهما او متمعا الا ان يقال الدائريتين
 الامتناع والفتح متعين للفتح اطول فحل محذوف بضمه الظاهر
 اي صيرت زيد اضريته لكنه يقع لعدم اشتغال الضمير بالفسر مطول
 يعني ان في جملة مفعول محذوف بعد الات فيه حذف عامل محذوف
 المفعول الاول وحذف مفعول الثاني بخلاف صورة الاشتغال ففيها
 الحذف الاول فقط وكتب علي قول المظلم لعدم كماله اذ فيه
 التهيئة والقطع سم لكن ذلك خلاف الظاهر لاجمع للصائين فان
 قامت قرينة علي ان التثديت للاهتمام لم يقع وكذا اذ اقامت قرينة علي
 انه مفعول محذوف نحو ان تقدير المفسر هل زيد اي جواز ذلك جعلنا
 راجحا للاعتناء به بكون الاصل تقديم العامل فان وقع ما يقال كما يجوز ذلك
 يجوز تقديره مؤخر فهذا قلتم بالتوقف الي تثبت لهما اي لا بل

التقدم

التقدم لان يقال عليه مقتضى ذلك الامتناع لا القبح لان مذهبه ان رجل
 عرف يفيد التخصيص قطعا لما سبق لانه بحيث لان اعتبار التقدم
 في الضمير في رجل عرف لانه لا سبب سببه لكون المتبدا ذكره وهو
 مستف مع حرف الاستفهام لانه يفتح وتوقع كنه بعد حرف الاستفهام
 متدا صريح به الرضي اه اطول وفيه نظراي كلام المم واعتراضه
 علي السكاكي قال في الاطول ويمكن دفعه بان مراد المم انه يلزم
 السكاكي انه لا يفتح هل رجل عرف لهذا الوجه يعني يلزمه ان لا يكون
 وجهه جاريا في جميع مواد القبح والمتم تصحح وجه الغير باطلاده
 لا ابطال وجهه او باطل الحكم ينسب اليه مقتضى وجهه لان
 ما ذكره اي المم لفظة لغيري هل كون هل في الاصل بمعنى قد
 وقد يقال ان المم من كلام المم ان السكاكي حصل القبح في الفلة السابقة
 فان كان الامر كذلك فاعتراض المم وارد بمعنى قد قيل المراد
 بمعناها المذكور التقريب وقيل التحقير وقيل الترفع كما بسطة
 سى واصله اي اصل هل بمعنى قد اهل مع الهمزة ملفوظة او
 مقدرة والا استفهام مستفاد من الهمزة مع قى وقد سيع هذا
 الاصل كما في الاطول لكثرة وقوعها في الاستفهام وقد وقع في الخبر
 كقوله تعالى هل انت علي لا ضمان اي قد ان اطول فكذا ما هي
 بمعناها ولما كان الفتح لا يطبق حكم الاصل من كل وجه جاز محذوف
 هل علي غير الفعل فتح اذا كان في الجملة فحل وانت في الفتح في خبر هل
 زيد قديم لما ذكره السكاكي وانما يقع هل زيد قديم اي مع ان قديمة
 ما ذكره ان يقع ذلك في خبرها اي في خبرها والا خبرها
 مستفول بها ذهلت ذهل فتح وتبسر الها يقال ذهل وذهل
 عنه نسبة وعقل عنه كذا في سى فانها تذكرت المناسب فانها
 تذكر الهمزة وتحت الي الالف المألوف ولا تدري لان اذا لا يقال
 فالترتيب علي فعلها المستقبل مستقبل وحنت بالتحقير
 بمعنى مالت وبالاستبعاد بمعنى الشكوت سم المألوف تأكيد
 باقتراء الاسم بينهما اي توسطه وفي نسخة باقتراء وهي غير